«سن البرجل»: والدائرة التى تضيق

ابراهيم صالح

التحرير

كان الرئيس السادات بزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، أشبه بمهندس وضع « سن البرجل » فى تلك النقطة . وبانتهاء الزيارة كان قد أتم حركة « سن القلم » فى الطرف الآخر من البرجل ورسم حدود الدائرة التى تحركت فيما بعد ذلك كل جهود السلام . وكلما تمت خطوة ، ضاقت فتحة البرجل . . لتضيق الدائرة . ولأن اسرائيل أصرت على أن تضع نفسها تحت « سن البرجل » . فقد ظلت الدائرة تضيق حولها . ومع فشلها فى فتح ثغرة فى محيط الدائرة ، وتزايد إحساسها بالاختناق كلما ضاقت الدائرة ، فكرت - بعصبية الاختناق - أن تتخلص من الموقف كله ولو بنسف مركز الدائرة بالديناميت . ومركز الدائرة هو . . القدس . والديناميت . . هو مشروع قرار لجنة الكنيست بتوحيد القدس - العربية . والغربية - عاصمة لاسرائيل ! ! .

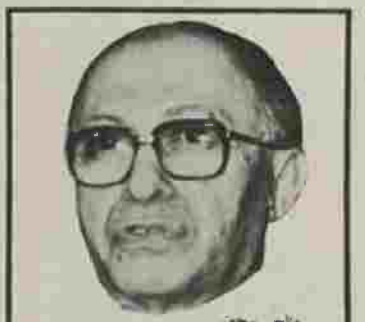

مناحم بيجين
يحاول نسف الواقع ليعيش فى الحلم

أرثر جولدبرج
أعلن للعالم رفض أمريكا لقرار إسرائيل

لقد أفاقت اسرائيل ، بعد توقيعها على اتفاقية إطار الحل الشامل فى كامب ديفيد ، لتكتشف أنها وضعت نفسها داخل « حدود » . صحيح أنها آمنة ومعترف بها . ولكنها ليست « الحدود » التى عاشت تحلم بها منذ هرتزل . حتى اليوم . وعند هذا الصراع النفسى بين الحلم . والواقع . تخطئ الحسابات الاسرائيلية

فقد ظنت اسرائيل مثلا أن يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان حدا فاصلا بين حلم مستحيل وواقع ممكن . لقد كشف ذلك اليوم عن مصالح حيوية للعالم كله فى هذه المنطقة . لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس الواقع المصرى العربى .

ونجح الرئيس السادات فى أن يقترب بالعالم - تدريجيا ومستمرا وبانتظام - من هذا الواقع . حتى أصبح يعيش فيه . وأصبح العالم يرفض بشكل قاطع وحاسم وبائى ، أن يخصص جزء من هذا الواقع ليعيش مع اسرائيل فى حلمها

لم كانت زيارة الرئيس السادات إلى القدس هى التفجير الديناميت فى حلم « اسرائيل الكبرى » وطوال السنوات الماضية ظل العالم يرفض ، باستمرار وبانتظام أيضا ، أية محاولات اسرائيلية لتغيير الأوضاع فى الأرض العربية المحتلة . وبالتحديد . فى القدس العربية

وتمثل ذلك الرفض فى كل القرارات الدولية على مختلف مستويات التجمعات الدولية . بدءا من المؤتمرات النوعية الصغيرة ، إلى التجمع الدولى الشامل وهو الأمم المتحدة . وبصفة خاصة جهازها التنفيذى الرئيسى المسئول عن السلم والأمن الدوليين ، وهو مجلس الأمن . وإذا كان مجلس الأمن قد رفض منذ عام ١٩٦٧ ، ضم أراضى الغير بالقوة ، فى القرار رقم ٢٤٢ ، وهو الخط الرئيسى فى محيط الدائرة التى يتحرك فيها سلام الشرق الأوسط الآن ، فقد كان مجلس الأمن أكثر وضوحا ، ومعه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، فى رفض أى تغيير فى طبيعة وأوضاع الأرض المحتلة ، وبالتحديد . القدس

وعندما حاولت اسرائيل فى الأسبوع الماضى تفجير الموقف ، رد مجلس الأمن بقرار جديد يرفض فيه مرة أخرى الحلم الاسرائيلى . وقد تضمن هذا القرار الأخير نوعين من الامتناع

الأول . امتناع مطلوب والثانى . امتناع مفهوم . ومقبول . ولكن ! !

الامتناع المطلوب والمتمنى . . نص عليه القرار فى صلبه . فقد طالب إسرائيل بالامتناع عن أى إجراء من شأنه تغيير الوضع القانونى والاجتماعى والجغرافى للقدس . والامتناع عن الانفراد بأى إجراء خاص بهذه المدينة المقدسة لدى الأديان السماوية الثلاثة . ورفض مجلس الأمن - نيابة عن المجتمع الدولى - الاعتراف بأية نتائج تترتب على عدم الالتزام بذلك

● وهذا النوع من الامتناع مطلوب من إسرائيل لأنه الدليل الرئيسى - إن لم يكن الوحيد - لإثبات حسن نيتها . وحسن النية - كما هو الحال دائما فى العلاقات الدولية - هو السر لاستمرار التفاوض من أجل الوصول إلى الهدف . والهدف هو السلام . والسلام لا ينتظر إلا بحسن النية وحسن الجوار . فضلا عن أن حسن النية هو الضمان الحقيقى لحدود آمنة ومعترف بها . من الجميع . . وللجميع ! !

● وهو حتمى . لأن كل القواعد والمواثيق الدولية تحتمه وتطالب بالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان والأراضى المحتلة عسكريا . فهى تحرم على سلطات الاحتلال إجراء أى تغييرات مكانية أو جغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية بالنسبة للأرض المحتلة وسكانها . ولكن إسرائيل تعودت - عندما كانت تعيش فى حلمها الكبير - أن تضرب عرض الحائط بكل القواعد والمواثيق والاتفاقيات الدولية . والآن بعد أن أصبحت تعيش معنا فى دائرة الواقع ، هل مازالت تصر على استخدام أسلوب الأحلام المستحيلة ؟ ؟

أما الامتناع الثانى . فهو امتناع أمريكا عن التصويت على هذا القرار . وهو امتناع مفهوم . ومقبول . ولكن ! ! .

□ مفهوم . لأنه ربما أرادت أمريكا . وكانت مشغولة على لقاء واشنطن بين مصر وإسرائيل . ربما أرادت أن تدخل اللقاء بموقف متوازن بين مصر وإسرائيل . وألا تدخل قبل اللقاء بأيام موقفا يجعلها فى حرج بالنسبة لأى طرف . وحتى لا تتيح الفرصة « للتشنجات الإسرائيلية » . توجه إليها أى اتهامات .

فإذا أضفنا إلى ذلك ، الورطة ، التى يكون فيها النظام الأمريكى فى عام الانتخابات بالنسبة للقوى الصهيونية فى الكونجرس ومراكز « التمويل » والإعلام لازداد فهمنا . فما بالك « بالربع الأخير » من هذا العام . وما يزيد من قيمة هذا العنصر . غيابنا - نحن العرب - عن هذه المراكز .

● ومقبول . لأن الامتناع هنا لا يغير الموقف الأمريكى السابق والمعلن منذ أول محاولة إسرائيلية خاصة بالقدس . فعندما أعلنت إسرائيل لأول مرة فى يونيو ١٩٦٧ عن القدس عاصمة لها . أصدر البيت الأبيض الأمريكى بيانا عاجلا فى نفس اليوم يرفض ذلك . وأصدرت الخارجية الأمريكية بيانا آخر فى نفس اليوم ترفض الوضع . ثم وقف آرثر جولدبرج مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة - وقتها - يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ يعلن رسميا رفض أمريكا للانفراد إسرائيلى بأى إجراء فى القدس . وفى أول يوليو ١٩٦٩ فى مجلس الأمن ، أعلن تشارلز يوست المندوب الأمريكى الجديد ، أن القدس جزء من الأرض المحتلة ويسرى عليها ما يسرى على كل الأرض المحتلة من قواعد دولية وتدخل فى إطار القرار ٢٤٢ . الامتناع أيضا ليس رفضا . وإلا . فلو كانت أمريكا قد رفضت - وهنا حق الاعتراض - ما كان القرار قد صدر .

● ولكن . . رغم فهمنا لدوافع الامتناع وقبولنا له على أساس أنه لا يغير من الموقف الرسمى الأمريكى شيئا . فإن الحسابية التى وصل إليها الموقف فى الشرق الأوسط . تقع على أمريكا عبئا عليها أن تواجهه . فيجب أن تكون أكثر حسما فى « هو » الكيان الإسرائيلى ليفيق من الحلم المستحيل . ويفتح عينيه على الواقع

إن الموقف الحالى إذا زاد عن ذلك - حينما وربما - فقد لا تستطيع أمريكا أن تعالج الاحتقانات جذرية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية . وقد يتطلب ذلك تغيرات فى تركيبة النظام والمجتمع الأمريكى . المستقر

فهل « يقبل المجتمع الأمريكى أن يدفع هذا الثمن . من أجل حلم إسرائيل مستحيل ! ! .

□